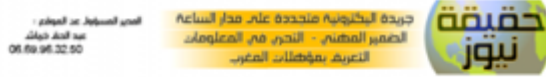


الآليات التشاركية للحوار و التشاور.. مجالس العمال و الأقاليم

الآليات التشاركية للحوار و التشاور



المادة 110

تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 139 من الدستور، تحدث مجالس العمال و الأقاليم آليات تشاركية للحوار و التشاور لتيسير مساهمة المواطنين و المواطنين و الجمعيات في إعداد برامج التنمية و تتبعها طبق الكيفيات المحددة في النظام الداخلي للعمال أو الإقليم.

المادة 111

تحدث لدى مجلس العمال عمالة أو الإقليم هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا الإقليمية المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة و تكافؤ الفرص و مقاربة النوع.

يحدد النظام الداخلي للمجلس تسمية هاته الهيئة و كيفيات تأليفها و تسييرها.